

إعلان سياسي بين الخرطوم والجبهة الثورية يمهد للسلام

ضعف الحضور الدولي يثير هواجس المتمردين

النظامية وجدولة قضايا نزع السلاح ووضع القوات الأمنية خلال فترة المفاوضات والمرحلة الانتقالية. وشدد في تصريح لـ "العرب" على أهمية ملف مشاركة الحركات المسلحة في السلطة والتمثيل في السلطة التشريعية والقضائية، ومعالجة خلل التمثيل في السلطة الذي تعانيه الدولة، بجانب ملف إعادة توزيع الثروات وعدم ربطه بنظام الحكم، ويكون حسب نسبة كل إقليم وتعداد سكانه وتقليل الفجوة في التنمية في المناطق المختلفة خاصة المناطق التي شهدت النزاع بتميزها إيجابياً.

ورغم سعي السلطة الانتقالية والجبهة الثورية نحو لمة ملفات السلام والتعامل معها على حدة لعدم السماح بوجود ثغرات تعيق التوافق العام، فإن البعض يرى أن تلك الخطوات غير كافية للتوصل إلى سلام شامل، والوضع بحاجة إلى جهود أكبر على مستوى توحيد الحركات المسلحة، وتوافق جميع مكونات السلطة على ما يجري من مفاوضات في جوبا.

وهذه الحركات المسلحة إلى مفاوضات السلام في ظل غياب أحد الفصائل الذي يمثل في حركة جيش تحرير السودان، بزعامة عبد الواحد محمد نور، ووجود أكثر من غرفة لعملية المفاوضات، بين الجبهة الثورية وجناح الحل، ما يؤدي إلى إطالة أمد المفاوضات الذي قد يعرض لحال تفاوض الحكومة الانتقالية لهزات شعبية.

وقمن أبو القاسم إبراهيم آدم، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم، التوقيع على الإعلان السياسي، مستنداً لـ "العرب"، "التركيز على بند واحد يرتبط بتحديد وقف العدائيات يبرهن على أن هناك خلافات بين أطراف المفاوضات، والأمور سيكون بحاجة إلى مشاور آخر قد يزيد عن الشهر".

وأشار إلى أن وفد الحكومة وجد نفسه غير قادر على التعامل مع جميع الملفات، مثل التي طرحها عبدالعزيز الحلو وتعلقت بسعيه نحو علمانية الدولة، وهو ما رفضته الحكومة. وربما يعد قرار التاجيل خطوة في الطريق الصحيح لإفساح المجال أمام مشاركة جميع الأطراف داخل عملية التفاوض بما فيها من تسمى بـ "أصحاب المصلحة"، ويمثلون الدول الإقليمية الداعمة لبعض الحركات، ولديهم رؤى مختلفة عما تقدمه الحركات ذاتها.

على أرض الواقع". وكشفت المصادر ذاتها أن الخرطوم تعرضت لضغوط دفعتها إلى الاتجاه نحو تاجيل الاجتماعات، إذ طالبت قوى الحرية والتغيير بأن تكون حاضرة وممثلة لمفاوضات السلام، وتلقت الحكومة إشارات برغبة قوى شعبية في دارفور ومناطق النيلين في أن تكون حاضرة، ما يمهد لتوسيع دائرة الأطراف المشاركة في عملية التفاوض.

وأوضح رئيس الجبهة الثورية السودانية، الهادي إدريس يحيى، أن الإعلان السياسي، "خارطة طريق لعملية التفاوض المستقبلية، وجرى الاتفاق على أن تكون المشاورات قائمة وفقاً للمناطق التي تحددت عبر مسار دارفور، ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، والشرق والشمال السودانيين".

وأضاف لـ "العرب"، "بعد الانتهاء من التوافق حول هذه المسارات نبدأ في الدخول في مفاوضات أخرى حول المسائل القومية العامة وعلى رأسها المشاركة في الحكم والهوية والترتيبات الأمنية وغيرها".



محمد زكريا

ضرورة معالجة خلل التمثيل في السلطة الذي تعانيه الدولة

وأشار إلى أن مفاوضات جوبا توصلت إلى تحديد منهجية للمفاوضات، تختلف من مسار إلى آخر، حسب طبيعة كل منطقة، مع الاتفاق على تقديم ما يمهد لنجاح المفاوضات من خلال الاهتمام بالجانب الإنساني في مناطق النزاع.

وأطلعت "العرب" على كواليس المشاورات، عبر اللجان المشتركة التي شكلتها الجبهة الثورية ووفد الحكومة قبل التوصل إلى الإعلان السياسي، ووعدت خلالها الحكومة بإلغاء العقوبات الصادرة ضد قادة الحركات المسلحة، وسحب التشرات التي عممها النظام السابق على الإنتربول للقبض على قادة الحركات وتسليمهم، وهو ما كان مقدمة للمزيد من التوافق حول الخطوات الإجرائية. ولفت القيادي في الجبهة الثورية، محمد زكريا، إلى أهمية جميع الملفات، وفي مقدمتها ملف الترتيبات الأمنية، وإعادة النظر في هيكلية القوات السودانية الشرطة والعسكرية وكيفية دمج قوات الحركات المسلحة في القوات

جوبا - وقعت السلطة الانتقالية السودانية والجبهة الثورية، في جوبا الإثنين، إعلاناً سياسياً جديداً يتضمن وثيقة لتمديد تنفيذ وقف الأعمال العدائية من الطرفين، واتفق الطرفان على إرجاء المفاوضات المباشرة بينهما إلى فترة زمنية تتراوح بين أسبوعين وشهر، لإفساح المجال أمام المزيد من المشاورات وترتيب ملفات التفاوض.

وقال نائب رئيس مجلس السيادة بالسودان، رئيس الوفد الرسمي، محمد حمدان دقلو، إن الخرطوم "مستعدة لاتخاذ قرارات كبيرة لصالح الشعب، وشركاؤنا في التفاوض يملكون الإرادة والقدرة على تحقيق السلام".

وحصلت "العرب" على نص الإعلان السياسي، وشملت بنوده التزام الحكومة بإبصار المساعدات من داخل وخارج السودان إلى المناطق المتأثرة بالنزاع، والتأكيد على تضمين اتفاقية السلام الشامل في الوثيقة الدستورية، وإصدار تفويض جديد من مجلس السلم والأمن الإفريقي لدعم عملية السلام، ومراجعة القرارات التي صدرت بشأن السودان وأراضي الولاية الشمالية.

ويستهدف الإعلان السياسي تقليص الفجوات التي ظهرت خلال جلسات المشاورات السابقة في جوبا، منذ منتصف أكتوبر الجاري، وما أفرزته اللقاءات الماضية من خلافات واسعة بين الحركات المسلحة في ما بينها، نتج عنها دخول الحركة الشعبية - قطاع الشمال، جناح عبدالعزيز الحلو، في مفاوضات مباشرة مع الحكومة من دون أن ينعكس الأمر ذاته على قيادة الجبهة الثورية التي رأت تاجيل المفاوضات.

أكدت مصادر مطلعة قريبة من اجتماعات جوبا، لـ "العرب" أن الهدف من تاجيل المفاوضات الضغط على رئيس دولة جنوب السودان للتوصل مع رعاة إقليميين للسلام، لم تسهم، بما يضمن اعتراف المجتمع الدولي بمخرجات أي اتفاقية للسلام الشامل، والتوافق حول منبر أساسي للمفاوضات.

وبدا واضحاً أن التمثيل الدولي الضعيف في الجلسات السابقة أثار حفيظة قادة الحركات المسلحة الذين بحثوا عن أكبر ضمانات لتنفيذ ما يتم التوصل إليه، كما أن قيادات الجبهة الثورية طالبت بأن يكون هناك "تمثيل عربي ودولي لإعادة إعمار مناطق النزاعات ليكون السلام قابلاً للتطبيق".

وكان توجيه انتقاد موقف سلمي لنصر الله من المخرجات في السابق، حتى أن تقليده في برامج فكاهية تسبب أحياناً برود فعل غاضبة من أنصاره في الشارع.

ونال وزير الخارجية جبران باسيل، صهر الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر، النصيب الأكبر من الهتافات والشتمات في مختلف المناطق، حتى أن البعض حولها إلى مقطوعات موسيقية تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ورداً على تسمية "بي (أب) الكل"، التي أطلقها مناصرو التيار الوطني الحر على عون بعد انتخابه رئيساً، ردّد المتظاهرون "قل (ارحل) قل فل منك (لست) بي الكل".

ولم يغب اسم رئيس البرلمان نبيه بري، الذي يرأس حركة أمل، عن لسان المتظاهرين الذين اتهموه بالسرقة والفساد وحملوا عليه بقائه في منصبه منذ بداية التسعينات. ورداً على تعرض مناصري بري بالسلاح والضرب للمتظاهرين ضد السلطة في مدينة صور قبل يومين، لم يتأخر المتظاهرون في بيروت في إبداء دعمهم لأهالي المدينة هاتفين "صور صور مؤثني السلطة في دنور".

وتصاعدت النقمة الشعبية ضد الطبقة السياسية المشاركة في السلطة مؤخراً بعد ارتفاع سعر صرف الليرة في السوق السوداء مقابل الدولار للمرة الأولى منذ 22 عاماً، من دون أن تقدم الحكومة تفسيراً واضحاً لذلك. ويرجح مراقبون استمرار الحراك في لبنان الذي يرجح أن يشكل حافزاً بدوره للمتظاهرين في العراق الذين يتأهبون ليوم 25 أكتوبر الجاري، وهذا ما يعني أن مصير مؤثني السلطة في كلا البلدين بات على المحك.

اللبنانيون يستلهمون أفكارهم من هبة العراق: لا لأصحاب الأجندات

المحتجون يكسرون التابوهات هاتفين ضد نصرالله



تصميم يربع أصحاب القرار

تشابه كبير بين الاحتجاجات التي شهدتها بغداد ومدن عراقية والحراك الذي يشهده لبنان اليوم وهذا ليس بغريب في ظل التشابه الكبير في واقع البلدين اللذين يحكمهما نظام طائفي بات مرفوضاً. ويقول محللون إن المحتجين في لبنان استفادوا كثيراً من نظرائهم في العراق خاصة لجهة إغلاق المنافذ على أي طرف يريد امتطاء الحدث وإعادة تدوير نفسه.

دافع الهيئة الأساسي هو الوضع المعيشي والاقتصادي الصعب والذي يحصل المتظاهرون مسؤوليته لنظام المحاصصة الطائفية الذي يحكم قبضته على العراق منذ احتلاله في العام 2003.

ويحتج العراقيون منذ سنوات طويلة على سوء الخدمات العامة الأساسية من قبيل الكهرباء والصحة والماء فضلاً عن البطالة والفساد، في بلد يعد من بين أكثر دول العالم فساداً، بموجب مؤشر منظمة الشفافية الدولية على مدى السنوات الماضية، بيد أن الحراك الأخير المرجح استخفافه كان له وقع خاص لجهة منع أي طرف سياسي من الركوب عليه واستغلاله على غرار بعض الزعامات التي تعتبر نفسها فوق أي شبهة كرجل الدين وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

ويقول محللون إن الاحتجاجات في لبنان يبدو أنها استفادت في عدة جوانب من مثيلتها في العراق حيث تبني المنتفضون ذات الموقف لجهة الثورة على كل الطبقة السياسية دون استثناء وغلغق الأبواب والمنافذ على أي طرف سياسي لبناني يحاول التلمص من المسؤولية وتقدم صفوف المحتجين.

ولم تشفع لحزب القوات اللبنانية استقالة وزرائه من الحكومة، كما لم تزد إطلالة الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله إلا تصعباً في الموقف مع المحتجين خاصة وأنهم يعتبرون أن الحزب يتحمل المسؤولية الأكبر في ما وصل إليه حال البلد لجهة سيطرته على القرار الحكومي (يملك الحزب وحلفاؤه الأغلبية في مجلس الوزراء والبرلمان) ولإخالسه لبنان في مطالبات إقليمية لا مصلحة له بها وهو ما كلف الكثير خاصة مع اعتكاف الدول الداعمة، وربط مساعداتها بتطبيق سياسة النأي بالنفس التي لم تتحقق.

وعمد المتظاهرون إلى طرد ومنع أي سياسي أو نائب آزاد المشاركة في الحراك، وقوبل بعض المنفذين من الساسة للانضمام للجمعات برد عنيف. وعلى غرار المنتفضين في العراق، طالت الشعارات والهتافات التي ردها المتظاهرون في ساحات بيروت ومدن أخرى من شمال البلاد حتى جنوبها كل الزعماء دون استثناء، في مشهد غير مألوف في لبنان كسر "محرمات" لم يكن من السهل تجاوزها. وفي ساحات بيروت، كما في مدينة طرابلس، معقل تيار المستقبل بزعامته رئيس الحكومة سعد الحريري شمالاً، وفي مدينتي صور والنبطية معقلي

بيروت - يستمر اللبنانيون في الظاهر لليوم السادس على التوالي، في مشهد يعكس رفضهم الإصلاحات التي اقترتها حكومة سعد الحريري بشكل عاجل وفي مقدمتها إقرار موازنة العام 2020 دون ضرائب، وخفض رواتب الوزراء والنواب إلى النصف.

وتقول أوساط سياسية لبنانية إن الحكومة والقوى السياسية المثلة فيها لم تستوعب حقيقة ما يجري وإن الحراك يتجاوز مجرد عرض حزمة إصلاحات لن تغير في واقع الأمر شيئاً من وضع المواطن اللبناني، الذي ينشد اليوم تغييراً حقيقياً يمس عصب السلطة الحالية، التي أثبتت سياساتها على مر السنوات الماضية عمقا مزمناً في إدارة بلاد لا يتجاوز عدد سكانها ستة ملايين نسمة.

ويشهد لبنان منذ الخميس الماضي احتجاجات غير مسبوقه أربكت القوى السياسية الحاكمة، ليس فقط لجهة العدد الكبير للمتظاهرين بل والأهم أنها كانت عابرة للطوائف وللكثنونات الجغرافية التي لطالما كان مجرد توجيه انتقاد لمرجعياتها من المحرمات. وأشغل رسم على موقع "واتساب" الحراك الذي أحدث رجحة ليس فقط في لبنان، بل طالت حتى بعض دول المنطقة، التي تخشى من انتقال عدواه إليها. ورغم تراجع الحكومة عن قرارها، إلا أن الاحتجاجات استمرت بزخم أكبر رافعة شعارات من قبل إسقاط المحاصصة الطائفية، وتشكيل حكومة جديدة، على أنقاض حكومة سعد الحريري التي يتحكم فيها عملياً حزب الله وحلفاؤه.

ويرى محللون أن الشعارات التي يرفعها المحتجون تكاد تكون مشابهة لتلك التي رفعها المتظاهرون في العراق قبل أسابيع قليلة، الذين من المنتظر أن يضربوا الجمعة موعداً جديداً مع حراكهم بعد انتهاء المهلة التي حددتها تنسيقيات المتظاهرين في العراق.

وشهدت العاصمة بغداد ومدن الجنوب العراقي في 2 أكتوبر الجاري هبة شعبية توصلت لأسبوع كامل سقط خلالها أكثر من 110 قتلى جراء المعالجة الأمنية الخسنة. وكان

ويشبه لبنان منذ الخميس الماضي احتجاجات غير مسبوقه أربكت القوى السياسية الحاكمة، ليس فقط لجهة العدد الكبير للمتظاهرين بل والأهم أنها كانت عابرة للطوائف وللكثنونات الجغرافية التي لطالما كان مجرد توجيه انتقاد لمرجعياتها من المحرمات. وأشغل رسم على موقع "واتساب" الحراك الذي أحدث رجحة ليس فقط في لبنان، بل طالت حتى بعض دول المنطقة، التي تخشى من انتقال عدواه إليها. ورغم تراجع الحكومة عن قرارها، إلا أن الاحتجاجات استمرت بزخم أكبر رافعة شعارات من قبل إسقاط المحاصصة الطائفية، وتشكيل حكومة جديدة، على أنقاض حكومة سعد الحريري التي يتحكم فيها عملياً حزب الله وحلفاؤه.

ويشبه لبنان منذ الخميس الماضي احتجاجات غير مسبوقه أربكت القوى السياسية الحاكمة، ليس فقط لجهة العدد الكبير للمتظاهرين بل والأهم أنها كانت عابرة للطوائف وللكثنونات الجغرافية التي لطالما كان مجرد توجيه انتقاد لمرجعياتها من المحرمات. وأشغل رسم على موقع "واتساب" الحراك الذي أحدث رجحة ليس فقط في لبنان، بل طالت حتى بعض دول المنطقة، التي تخشى من انتقال عدواه إليها. ورغم تراجع الحكومة عن قرارها، إلا أن الاحتجاجات استمرت بزخم أكبر رافعة شعارات من قبل إسقاط المحاصصة الطائفية، وتشكيل حكومة جديدة، على أنقاض حكومة سعد الحريري التي يتحكم فيها عملياً حزب الله وحلفاؤه.

الحراك في لبنان يربح أن يشكل حافزاً بدوره للمتظاهرين في العراق الذين يتأهبون ليوم 25 أكتوبر الجاري



خطوة إلى الأمام

السودانيون ينتفضون مطالبين بحل حزب البشير

الخرطوم لكن لم يشاهد لهم تجمعات كبيرة، وحكم حزب المؤتمر الوطني البلاد ثلاثة عقود منذ عام 1989 عندما وصل البشير إلى السلطة بانقلاب قاده عسكريون وإسلاميون. واندلعت الاحتجاجات ضد البشير في ديسمبر 2018 وسرعان ما توسعت ما أدى إلى الإطاحة به في 11 أبريل الماضي. ويقع البشير حالياً في سجن بالخرطوم ويخضع للمحاكمة بتهم فساد.

التي أطاحت بحكم الفريق إبراهيم عبود. ورفع المشاركون في مسيرات الخرطوم لافتات تطالب بـ "حل حزب المؤتمر الوطني"، وأيضاً "القصاص للشهداء" في إشارة إلى الذين قتلوا أثناء أشهر من الاحتجاجات. ونظم المسيرات تحالف "قوى الحرية والتغيير" الذي قاد حركة الاحتجاجات ضد نظام البشير. وكانت مجموعات من الإسلاميين دعت للتظاهر هي الأخرى الإثنين في

الخرطوم - خرج الآلاف من السودانيين في الخرطوم وعدد من المدن الإثنين في مسيرات تطالب الحكومة الجديدة بحل حزب الرئيس الإسلامي المخلوع عمر حسن البشير. وتجمع حشد من الرجال والنساء في الخرطوم وأم درمان ومدني الأبيض وبورسودان وزالنجي في وسط إقليم دارفور المضطرب تعبيراً عن دعمهم للسلطة الانتقالية. وتزامنت المسيرات مع ذكرى انتفاضة السودانين في 21 أكتوبر